اقتصاد

مصر: كمامة الجيش لصرف «التموين»

القاهرة ـ **عبدالله عبده**

أجبرت الحكومة المصرية أصحاب بطاقات السلع التموينية على شراء الكمامات الطبية من متاجر البقالة المناط بها توزيع السلع التموينية (المدعومة)، الأمر الذي أرجعه مسؤول إلى وجود مخزون راكد من الكمامات بسبب العجز عن تصديره، فيما دخلت شركات تابعة للجيش في منافسة كبيرة مع القطاع الخاص لإنتاج عشرات ملايين الكمامات شهريا وبيعها في السوق الذي يتجاوز عدد مستهلكيه 100 مليون نسمة.

وقال محمد الزهيري، رئيس شعبة البقالة في الغرفة التجارية بمحافظة القليوبية (شمال القاهرة)، إنه تم تعديل نظام صرف السلع التموينية، اعتباراً من الثلاثاء الماضي، ليتم صرف كمامة واحدة لأصحاب بطاقات التموين المسجل عليها 4 أفراد فأكثر، بينما أصحاب البطاقات للأفراد الأقل عددا فالأمر اختياري بالنسبة إليهم، مشيرا إلى تطبيق هذا الأمر اعتبارا من صرف تموين سبتمبر/ أيلول.

وأضاف الزهيري، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن شراء الكمامة «إجباري»، مشيرا إلى أنه جاء بعد شكاوى التجار من وجود مخزون راكد لديهم من كمامات الشهر الماضي، وصلت نسبته إلى 80%، نتيجة عدم إقبال المستفيدين من السلع التموينية على طلبها.

وأشار إلى أن الكمامة تصل للبقال التمويني بسعر 8 جنيهات (0,5 دولار)، لافتًا إلى أن بعض التجار يضطرون لبيعها بسعر جملتها، حتى يستفيدوا برصيدها في شراء سلع أخرى.

بدورها، قالت وزارة التموين والتجارة الداخلية في بيان لها، الثلاثاء الماضي، إن قرار صرف كمامة واحدة على البطاقات التموينية، جاء من منطلق حرص الدولة على صحة وسلامة المواطنين، في ظل تزايد منحنى الإصابات بفيروس كورونا، مع ملاحظة عدم إلتزام بعض المواطنين حالياً بارتداء الكمامات، وعدم الوعي الكافي بخطورة هذه المرحلة من الوباء العالمي.

لكن الكثير من الأسر المصرية تشكو من أن الكمامات تعد عبئا مالياً إضافياً على موازنتها المالية، في ظل الزيادات المستمرة التي تفرضها حكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي على أسعار مختلف السلع والخدمات.

ويبدأ سعر الكمامة العادية المفروض على المواطنين شراؤها من متاجر توزيع السلع التموينية من 8,25 جنيهات، بينما تقدم الحكومة دعما شهريا قدره 50 جنيها للفرد في البطاقات التموينية، التي تقلص عدد المستفيدين منها بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة.

ويقول مواطنون إن سعر الكمامة لدى «بقال التموين» مغالى فيه، ويبلغ سعرها في السوق نحو 5 جنيهات فقط. ويعد السوق المصري سوقا ضخمة وواعدة لرواج «بيزنس الكمامات»، الذي سيدر المليارات من الأرباح حال استمرار الأزمة لعدة أشهر.

وفق تصريحات صحافية حديثة لرئيس شعبة الملابس الجاهزة في الغرفة التجارية بالقاهرة، عمر حسن، فإن عدد مصانع إنتاج الكمامات يقدر بنحو 400 مصنع، ينتج الواحد منها بين 6 آلاف و30 ألف كمامة يومياً.

تراجع مفاجئ لمبيعات التجزئة الألمانية

أظهرت بيانات رسمية تراجعاً مفاجئاً لمبيعات التجزئة الألمانية، على أساس شهري في يوليو/ تموز الماضي، ما حطّم الآمال في أن يصبح إنفاق الأسر في أكبر اقتصاد في أوروبا مؤثراً بما يكفي ليقود تعافياً قوياً في الربع الثالث من صدمة جائحة فيروس كورونا. وكشفت البيانات الصادرة عن مكتب الإحصاءات الاتحادي، أمس الأربعاء، وفق وكالة رويترز، عن انخفاض المبيعات بنسبة 0,9% بالأسعار الحقيقية على أساس شهري، بعد تراجع بلغ 1,9% في يونيو/ حزيران.

وأشارت البيانات إلى فجوات هائلة داخل قطاع التجزئة، إذ انهارت مبيعات المتاجر التي تبيع المنسوجات والملابس والأحذية والمنتجات الجلدية بأكثر من الربع في الفترة من يناير/ كانون الثاني حتى يوليو/ تموز، في حين زاد تجار التجزئة عبر الإنترنت مبيعاتهم بمقدار الخُمس.

أخبار مختصرة

الدخل السياحي في الأردن يهوي 57,7%

هوى الدخل السياحي في الأردن بنسبة 57,7% في النصف الأول من العام الجاري 2020، ليصل إلى 784 مليون دينار (1,1 مليار دولار)، مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، بحسب النشرة الشهرية للبنك المركزي.

ورغم قرار الأردن تخفيف قيود العزل العام الصارمة، فقد سُمح فقط برحلات إعادة المواطنين العالقين في الخارج وإلزامهم بدخول الحجر الصحي عند عودتهم، ولكن لا يزال حظر دخول الأجانب ساريا.

كان رئيس هيئة تنظيم الطيران المدني في الأردن، هيثم مستو، قد قال في تصريحات صحافية نهاية أغسطس/ آب الماضي، إن الأردن يبحث بشكل حثيث استئناف رحلات الطيران المنتظمة. ويعتمد الأردن بشكل كبير على عائدات السياحة في توفير موارد نقد أجنبي لدعم الاحتياطي النقدي وسداد فواتير استيراد السلع.

دبي تقترض من السوق الدولية

أظهرت وثيقة أن إمارة دبي أقدمت على اقتراض 1,5 مليار دولار من خلال سندات دولية، وذلك في الوقت الذي تسعى فيه الإمارة لدعم أوضاعها المالية المتضررة من أزمة فيروس كورونا الجديد.

وبحسب وثيقة صادرة عن أحد البنوك التي تقود عملية الطرح، وفق وكالة رويترز، أمس الأربعاء، عرضت دبي حوالي 4,125% للسندات التقليدية لأجل 30 عاماً. وتعاني دبي من تراجع اقتصادي حاد أحيا مخاوف بشأن المالية العامة للإمارة، وأعاد للأذهان أزمة ديون عام 2009 التي عرقلت اقتصادها. وتظهر نشرة طرح السندات أن ميزانية دبي ستسجل عجزاً بـ 3,2 مليارات دولار في العام الجاري.

كما أظهرت أنه بينما تبلغ الديون المباشرة للحكومة حوالي 34 مليار دولار في نهاية يونيو/ حزيران، فإن دبي لم تضع تقديرات مجمعة لإجمالي الديون القائمة للكيانات التابعة للحكومة. بينما قدرتها مؤسسات مالية دولية بأكثر من 60 مليار دولار.

الاقتصاد في قلب الانتخابات الأميركية

مصطفى عبد السلام

يحظى الاقتصاد باهتمام واسع في كل دورات الانتخابات الأميركية، خاصة القضايا المتعلقة بفرص العمل والوظائف والتضخم وأسعار السلع، خاصة البنزين، والإعفاءات الضريبية وزيادة الأجور، وكذا مؤشرات الأسهم، والمزايا التي يحصل عليها كبار المستثمرين، خاصة العاملين في القطاعات الممولة للحملات مثل النفط والسلاح والأدوية.

لكن الاقتصاد يحظى باهتمام أكبر في الانتخابات المقرر إجراؤها في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني، سواء من قبل الناخب أو من المرشحين، وأبرزهم دونالد ترامب وجو بايدن، وذلك لأسباب فرضتها أعباء فيروس كورونا والتي ألحقت خسائر فادحة بالاقتصاد وفرص العمل ودخل المواطن، ودفعت إدارة ترامب إلى ضخ ما يزيد عن 5 تريليونات دولار كحزم إنقاذ في الأسواق للحيلولة دون انهيار الاقتصاد ودفع الشركات إلى التمسك بالعمالة.

الناخب الأميركي أشد قلقاً هذه المرة على مستقبل اقتصاده وقبلها مستقبله الوظيفي، فهو قلق من تصاعد معدل البطالة والفقر وضياع ملايين فرص العمل في حال استمرار خطر كورونا، وقلق أيضاً من استمرار الركود بعدما دخل الاقتصاد رسميا حالة انكماش لم يشهدها منذ العام 1929، وقلق من استمرار إغلاق الاقتصاد وتوقف معظم الأنشطة، وقلق من استمرار تدهور قطاعات، مثل السفر والطيران والسياحة والطاقة، ومن توقف الحكومة عن الاستمرار في ضخ تريليونات الدولارات في الأسواق لوقف تهاويها، وذلك مع زيادة أرقام الدين العام، وقلق من اتساع رقعة إفلاس المؤسسات، ومن استمرار إغلاق المحال التجارية واختفاء سلع رئيسية وحدوث أزمة غذائية، وقلقه الأهم من صعوبة العثور على سيولة تغطي نفقاته وتكاليف معيشته وسكنه وعلاجه ومصاريف أولاده في المدارس.

يمتد قلق الناخب إلى برامج المرشحين التي تغازل احتياجاتهم، فترامب لا يزال يلعب على قضايا تنشيط فرص العمل وتحسين الأجور، وإحداث قفزات في مؤشرات «وول ستريت»، وانتزاع مزايا ضخمة من الصين والشركاء التجاريين. كما يعرف أن قضية الضرائب تهم قطاعا كبيرا من الناخبين، لذا وعد بخفض ضريبة الأرباح، ولّح إلى خفض ضريبة الدخل على ذوي الدخل المتوسط.

أما جو بايدن، فلا يختلف برنامجه الاقتصادي كثيرا عن برنامج ترامب، فقد لعب على قصة البطالة ووعد بتوفير فرص عمل لـ5 ملايين شخص، وتمديد برنامج تأمين البطالة للذين فقدوا وظائفهم، وتقديم المزيد من الدعم للعائلات والشركات الصغيرة.

الانتخابات الأميركية المقبلة حبلى بالمفاجآت، وقضايا الاقتصاد قد تلعب الدور الأكبر في تحديد اختيارات الناخب هذه المرة.

أزمة بنزين تعم مناطق سيطرة النظام السوري

ريان محمد

عاد من جديد مشهد الطوابير الطويلة من السيارات أمام محطات الوقود في العديد من مناطق سيطرة النظام السوري، ليظهر وجود أزمة وقود، في ظل مخاوف من أن تكون مقدمة لرفع الأسعار، وفق سيناريوهات متكررة سابقا، في حين استشعر تجار السوق السوداء باكراً الأزمة فقاموا برفع أسعار الوقود بشكل مسبق.

ومنذ أكثر من عشرة أيام بدأ أبو عماد، الذي طلب عدم ذكر اسم عائلته، بالوقوف في الطوابير أمام محطات الوقود في طرطوس ليملأ مخصصاته من البنزين، بحسب ما قاله لـ«العربي الجديد»، مضيفا «كل يوم تزداد فترة انتظارنا على المحطة، وكثير من أصحاب السيارات وخاصة مركبات الأجرة أصبحوا يأتون في منتصف الليل لحجز دور على المحطة التي يكون لديها دور، بينما المشكلة أن المحطة لا تبدأ بالتوزيع قبل الساعة الثامنة صباحاً».

ويتابع «من يرد أن يملأ سيارته فعليه أن يأخذ يوم إجازة من عمله، لأن جزءا من يومه إن جاء باكرا سيمضيه في الطابور»، لافتا إلى أن «الناس أصبحت تبحث عن أي محطة لتملأ سياراتها، فتجد أشخاصا يذهبون إلى محطات في الريف وأخرين يأتون من الريف والمناطق المجاورة كل بحسب ما وصله من معلومات عن المحطات التي توزع».

وفي طرطوس يخمن عضو المكتب التنفيذي في مجلس المحافظة لقطاع التموين والمحروقات، بيان عثمان، بحسب تصريح لصحيفة «الوطن» المحلية، أن أحد أسباب الازدحام يعود لكثرة الوافدين للمحافظة في هذه الفترة (حيث تعتبر هذا الفترة موسم اصطياف على البحر)، إضافة إلى مجيء سيارات من المحافظات المجاورة حمص-حماة-اللاذقية وتعبئة بنزين على البطاقة الذكية. وأضاف عثمان أن كمية البنزين المخصصة للمحافظة يومياً مازالت على حالها ولم تتعرض لأي نقص، حيث يتم الحصول على 22 طلباً كل يوم توزع على المحطات المنتشرة في المدن والريف من لجنة المحروقات.

ويبلغ سعر لتر البنزين منذ مارس/ أذار الماضي، 250 ليرة للتر الواحد للأوكتان 90 المدعوم، أما أوكتان 90 غير المدعوم فيباع بـ 450 ليرة، والبنزين أوكتان 95 بـ 575 ليرة (سعر صرف الدولار الواحد نحو 2150 ليرة)، في حين متوسط دخل الموظف السوري 50 ألف ليرة.

مال وسياسة

خنق شرايين اليمن

السعودية تستكمل الحصار باستهداف منافذ المهرة

اضحت منافذ محافظة المهرة اليمنية المحاذية لسلطنة عُمان في مرمى الاستهداف السعودي، من أجل تشديد الحصار على البلد الذي يعاني أكثر من 70% من سكانه من الفقر، شكلت منافذ محافظة المهرة البحرية والبرية المحاذية لسلطنة عُمان بارقة الأمل المحدودة للقطاع التجاري اليمني ولحركة الاستيراد والتصدير وللمسافرين.

لكن هذه المنافذ تشهد حالة من الاضطراب، نتيجة الاجتياح السعودي لثماني أكبر المحافظات اليمنية، رغم بعدها عن الحرب الدائرة في البلاد، حيث جرى اقتحام منفذ «شحن» التجاري الاستراتيجي، قبل أيام، ما عطل الحركة فيه، ليكتمل خنق شرايين اليمن التجارية والاقتصادية، ما أدى إلى تصعيد شعبي من أفراد قبائل المهرة الرافضين لهذا الوجود الغامض في مناطقهم.

وبعد هذا المنفذ البري الأكثر ازدحاماً واستخداماً في اليمن من قبل الأشخاص الساعين إلى السفر والعلاج بالخارج، كما تعبر منه نحو 65% من البضائع الواردة إلى اليمن، بجانب منفذ الوديعة بالعبر في محافظة حضرموت (جنوب شرق)، على حدود السعودية، لكن طول المسافة ووعورة الطرق رجحا كفة معابر المهرة لدى كثير من التجار ورجال الأعمال، في ظل إغلاق عشرات المنافذ البرية والبحرية في جميع المناطق اليمنية، وسيطرة القوات السعودية والإماراتية على المطارات في المهرة وحضرموت وعدن، وإغلاق عشرات المطارات الأخرى. وقال رئيس لجنة الاعتصام في مديرية شحن بالمهرة، حميد بن زعبنوت، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنه تمت عرقلة عبور كافة السلع والغذائية وكذلك السيارات والمعدات، رغم الموافقة مسبقاً عليها من قبل إدارة المنفذ، مشيراً إلى تعرض إدارة الجمارك في المنفذ لاعتداءات من قبل القوات السعودية. وأضاف زعبنوت أن المهرة كانت تنعم بالأمن والسلام، لكن منذ أن جاءت القوات السعودية إلى المحافظة وهي تحاول العمل على زعزعة الاستقرار وإثارة النعرات من أجل تهديد السلم الداخلي فيها.

ودخلت السعودية إلى المهرة البعيدة عن الحرب الدائرة في اليمن، في منتصف العام 2018، بقوة عسكرية كبيرة، تمركزت في عدد من المواقع والمنشآت الاقتصادية الحيوية، مثل مطار «الغيظة»، ودشنت مشروع طريق يربط المهرة بالسعودية عبر خط يمتد من منطقة «سيحوت»، جنوب المهرة، إلى منفذ الوديعة الحدودي مع المملكة في منطقة العبر، شمال محافظة حضرموت، الواقعة في جنوب شرق اليمن.

> منافذ المهرة المحاذية لسلطنة عُمان شكلت بارقة أمل للقطاع التجاري

ويكشف رئيس لجنة الاعتصام في منفذ شحن عن استحداث مبان جديدة شرعت ببنائها القوات السعودية بالقرب من المنفذ تحت مسمى إعادة الإعمار، وهو الأمر الذي يثير الكثير من الشكوك، مؤكداً أنها أثرت بشكل كبير في حركة المنفذ من خلال تعطيل الحركة التجارية وتنفير التجار الذين يضطرون إلى اللجوء لمنفذ الوديعة مع السعودية.

وعلى ضوء التوترات الأخيرة، بادرت الحكومة اليمنية إلى إرسال نائب رئيس الوزراء والقائم بأعمال وزير النقل سالم الخنبشي إلى محافظة المهرة في زيارة شملت العديد من المرافق المحلية، ومنها بعض منافذ المهرة البرية، إذ زار منفذ صرفيت الحدودي للاطلاع على احتياجاته والحركة التجارية فيه وطبيعة العمل والإجراءات الجمركية في المنفذ الذي يربط اليمن أيضا بسلطنة عمان ويلعب دورا كبيرا في رفد خزينة الدولة بالإيرادات الجمركية، حسب ما أكد نائب رئيس الحكومة اليمنية.

وقال الناشط قيس بن عبود، وهو من أبناء محافظة المهرة، لـ«العربي الجديد»، إن المهرة تحولت وكأنها محور الصراع والحرب في اليمن، رغم أنها بعيدة آلاف الكيلومترات عن الصراع الدائر في البلاد منذ العام 2015.

وأضاف أن «حياة الناس ومصالحهم وأعمالهم تعطلت بسبب ما خلقه هذا الوجود السعودي غير المبرر، إذ هجر كثير من الصيادين أعمالهم، وأعمال تجارية عديدة أصابها الكساد بعد ما شلت مساحة تحركها، إضافة إلى تطفيش تجار ورجال أعمال (دفعهم للرحيل) من المحافظة إلى خارجها. وحسب علي عيسى، عضو الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية اليمنية، فإن البديل عن منافذ المهرة في الظروف الحالية باهظ الكلفة، لارتفاع فاتورة نقل السلع مثلا عبر منفذ الوديعة مع السعودية لبعد المسافة ووعورة الطريق التي تؤدي إلى توقف متواصل لشاحنات نقل البضائع قبل وصولها إلى وجهتها، خصوصاً عندما تكون هذه الوجهة المحافظات الشمالية من اليمن.

وتفرض دولتا التحالف (السعودية والإمارات)، منذ خمس سنوات، رقابة شديدة على الموانئ والحركة التجارية في هذه المنافذ، إذ في كل مرة ترسو فيها سفينة في موانئ المهرة، كما تفيد مصادر ملاحية، تقوم فرق تفتيش تابعة لهما بالصعود إلى القوارب بحثاً عن مواد محظورة وسلع تمنع التجار المستوردين من إدخالها، مثل أنظمة الطاقة الشمسية المولدة للكهرباء، التي وجد فيها اليمنيون متنفساً لتوليد الطاقة في ظل توقف محطات الكهرباء العمومية عن العمل في أغلب المناطق اليمنية، إضافة إلى البطاريات والأسمدة وغيرها من السلع والمنتجات الاستهلاكية. وأضاف عيسى لـ«العربي الجديد»، أن منافذ المهرة حلت جزءاً كبيراً من المشاكل التي كان يعاني منها القطاع التجاري، لذا من المهم بقاء هذه المنافذ آمنة ومستقرة لتسهيل الحركة التجارية وفق الأنظمة والقوانين المعمول بها في اليمن، في ظل ما تعانيه البلاد من أزمة إنسانية وتدهور معيشي واقتصادي يتطلبان استقرار الأسواق وتوفير السلع الغذائية والاستهلاكية بحيث تكون في متناول اليمنيين بأسعار مناسبة.

الحصار فاقم معاناة اليمنيين (Getty)

تقرير

المغرب: كورونا يعزل السياحة الجبلية

الرباط ـ **مصطفى قماس**

الصمت يلف أمليل، لا ماء في الوادي يصلك خريره ليبهجك، ولا ضجيج سياح، بلغاتهم المختلفة تسمعه فتقول هذا يوم سعيد». هكذا يصف حسن إد حم، حال القرية الجبلية المغربية الواقعة في منطقة الأطلس الكبير، التي حجب فيروس كورونا الجديد السياح عنها منذ مارس/آذار الماضي، بينما يعصف بها الجفاف أيضا هذا العام لتزيد الصعوبات التي يواجهها سكانها.

وكثيرا ما يلّوذ المغاربة بـ«أوريكة» و«إملي»، اللتين تبعدان عن مدينة مراكش بين 60 و70 كيلومترا، هربا من الحرارة المرتفعة التي تلامس 48 درجة، يبحثون بشكل تدريجي، على النشاط الزراعي في تلك المنطقة القابعة عند قدم جبل توبقال.

> تراجع منسوب المياه في الأودية فضرب قطاع الزراعة أيضاً

وكانت «أوريكة» المقصد الوحيد للهاربين من قيظ مراكش، قبل أن يكتشفوا قرية «إمليل»، التي يمكن الوصول إليها من المدينة الحمراء أو النفاذ إليها عبر طرق جبلية من أوريكة ومنطقة أوكايمدن. كان إقبال السياح المغاربة والأجانب، فرصة تتيح لأسر المنطقة الجبلية الحصول على إيرادات بفضل منازلها التي تعدها للإيجار والمقاهي والمطاعم المرتجلة على ضفاف النهر، الذي تحيط به الجبال وتظلله أشجار الجوز.

لم يغادر حسن إد حم، الباحث في علم الاجتماع، منطقة إمليل في هذا الصيف، هو شاهد على الركود الذي أصابها، فكل المشتغلين في القطاع السياحي، وجدوا أنفسهم ضحايا البطالة التي فرضها الفيروس منذ نحو ستة أشهر.

وطفت السياحة الجبلية في الأعوام الأخيرة، بشكل تدريجي، على النشاط الزراعي في تلك المنطقة القابعة عند قدم جبل توبقال، فقد أضحت «إمليل» تعتمد بشكل رئيسي على السياح الأجانب، كما تتزقب في فصل الصيف والعطل السياح المحليين.

وساهم هذا الازدهار في ظهور وكالات أسفار وفنادق في مركز إمليل، إضافة إلى ماو على طول الطرق الدائرية الجبلية التي يقطّعها السياح. فأغلب الأسر في المنطقة تعتمد، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، على الإيرادات التي تدرها السياحة الجبلية. يقول حسن إدحم إنه «عندما حل فيروس كورونا في المغرب، أصاب اقتصاد إمليل في مقتل، مشيرا إلى أن الجميع تضرر من مطاعم ونزل وحتى مالكي البغال، الذين لا يمكن الحديث عن شيء اسمه السياحة الجبلية بدونهم، حيث يحملون السياح وامتعتهم لاقتحام الجبال الوعرة والفجاج العميقة.

يؤكد إدحم أن أغلب أصحاب البغال باعوها في الفترة الأخيرة، لأن السياحة الخارجية انقطعت عن المنطقة. كما توقف نشاط المرشدين السياحيين الجبليين، سواء كانوا من الحاصلين على ترخيص للعمل أو يعملون من دونه.

نزوات

العراق: غضب من تجدد سيناريو نفوق الأسماك

بغداد ـ **العربي الجديد**

أطلت أزمة نفوق الأسماك من جديد في العراق، لتسيطر حالة من الغضب على المربين الذين تكبدوا خسائر فادحة، وأرجعوا الأمر إلى «تسميم المياه» وتورط مجموعات مسلحة، بينما كان تقرير سابق، صادر عن الأمم المتحدة، قد أشار إلى أن ظاهرة النفوق الكبير التي ضربت أسماك البلد، نهاية 2018، ترجع إلى مرض يتسبب في هلاك الأسماك. وفي الديوانية، وهي إحدى محافظات منطقة الفرات الأوسط، نفقت أطنان من الأسماك، خلال الأيام الأخيرة، ليصف حسين سرحان (70 عاماً)، الذي ورث مهنة تربية الأسماك أبا عن جد، الأمر بـ«الفاجعة والكارثة البيئية». وبعدما كان هذا المزارع وعلى مدى سنوات، مثلما فعل أبوه وجده من قبل، يترقب موسم تكاثر الأسماك ليجني منه محصولاً وفيراً، صُدم عندما شاهد الآلاف من أسماك الأهوار النافقة تطفو على السطح. وتابع سرحان، وفق وكالة فرانس برس: «عندما رأيت السمك بهذه الحال، شعرت وكأن أحد أبنائي قد قتل ... تحملنا خسائر مادية كبيرة، جهود أعوام من التربية والعناية راحت هدراً». ولا يمكن التأكد من أسباب هذا النفوق الجماعي، لكن مربي الأسماك والصيادين يجزمون بوجود فعل جرمي وراءها. وبلهجة متوترة، يقول حسين علي (37 عاماً)، وهو صياد أسماك في محافظة واسط: «هناك عصابات تغلق بوابات الأنهر التي تصبّ في هور الدلمج، وتقلّل الماء على الهور، ما يهدد بنفوق الأسماك». ويضيف «كما أنها ترمي سموما لإبادته وتقتل الموارد السمكية في الهور».

خسائر فادحة بسبب نفوق أطنان من الأسماك (فرانس برس)

ويؤكد أن «هذه العصابات مسلحة وتهدد بقتل أي شخص يريد فتح سدودها». وبالفعل وقعت، بداية شهر أغسطس/ آب، مواجهة بين مجموعة مسلحة وعشيرة تسكن المنطقة هبت للدفاع عن رزقها، وفقا لشهود. وسبق ذلك تعرض لجنة حكومية تابعة للمحافظة لهجوم مسلح لدى محاولتها فتح بوابات وضعت على مصبّات المياه. ويتكرر سيناريو نفوق الأسماك، حيث وقعت في 2018 حوادث مماثلة، عندما كان نوع من الأسماك ينفق بكثافة، وتحدث عراقيون عن عمليات تسميم. ولكن في مارس/ آذار 2019، خلصت الأمم المتحدة، بعد تحقيق استمر أشهراً، إلى أن أسماك الكارب (المبروكة)، تنفق بسبب إصابتها بفيروس الهربس الذي تكاثر على الأرجح بسبب تعكر المياه. وشكّل وزير الزراعة محمد الخفاجي هذه السنة لجنة تحقيق للوقوف على أسباب نفوق الأسماك. واستبعد تحقيق أولي وجود فيروس أو بكتيريا، وبالتالي عادت الاتهامات بتسميم المياه إلى الواجهة. وقال الخفاجي «نحن مصرون هذه المرة على كشف الجناة والإعلان عنهم أمام الرأي العام مهما كانت النتائج».

تحقيق

ثمن السلام السوداني

هدوء لحظي بالسوق السوداء والمواطنون يأملون في مكاسب طويلة

يأمل السودانيون في حصد مكاسب طويلة وليست وقتية من اتفاق السلام، الذي جرى توقيعه بين جماعات مسلحة والحكومة قبل ثلاثة أيام، طامحين في أن يفضي إلى جبر الضرر الذي عانوه على مدار سنوات طويلة في ظل الصراعات المسلحة

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

مع صخب الاحتفال بتوقيع اتفاق سلام تاريخي بين حركات متمردة والحكومة السودانية ينهي نزاعات في مناطق عدة بالبلاد، ساد الهدوء اللحظي السوق السوداء للعملات الأجنبية، مع انحسار المضاربات قليلاً، بينما يأمل المواطنون في أن تطول فترة هدوء الأسواق والواقع الميداني على الأرض ودخول البلاد في مرحلة جديدة من الاستقرار تطوي سنوات طويلة من الاحتراب والدمار وغياب التنمية وتردي الظروف المعيشية.

وبينما رحب كثيرون بالاتفاق، الذي ضم 4 حركات مسلحة، بينما غابت حركتان كبيرتان، فإن بعض الهواجس يثار تحديات تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلاد لا تزال مطروحة، خاصة أن الاتفاق ينتظر تطبيق خطوات عملية نحو تقسيم الثروة وجبر الضرر وحل مشكلة النازحين واللاجئين، الذين يقدر عددهم بالملايين ويحتاجون إلى مليارات الدولارات من أجل إنهاء معاناتهم التي امتدت لسنوات.

وعاش السودان أوضاعاً مأساوية طوال السنوات الماضية، إذ عانى المواطنون من ارتفاع التضخم وتهاوي العملة المحلية مقابل الدولار إلى مستويات قياسية بسبب الصراعات المسلحة وغياب التنمية والعقوبات الدولية.

لكن السلام أصبح أمراً واقعاً، بعد توقيع اتفاق المصالحة، يوم الاثنين الماضي، بين الفرقاء في عاصمة جنوب السودان جوبا، ما دفع الأوساط الاقتصادية السودانية إلى التفاؤل بحصد مكاسب في مختلف القطاعات خلال الفترة المقبلة.

وشهدت أسعار العملات الأجنبية تراجعاً في السوق الموازية، خلال اليومين الماضيين، وعزا متعاملون ذلك لتوقيع اتفاق السلام بجانب تكثيف الحملات الرقابية على تجار العملة وسط الخرطوم ووفرة المعروض، ليسجل سعر صرف الدولار 195 جنيها بدلا من 210 جنيهات قبل يوم واحد من توقيع الاتفاق.

والحركات الأربع التي وقعت على الاتفاق هي: حركة تحرير السودان (جناح مني مناوي)، وحركة العدل والمساواة، والمجلس الثوري الانتقالي، والحركة الشعبية لتحرير السودان (جناح مالك عقار)، بينما تبقى خارج الاتفاق حركتان كبيرتان: واحدة في دارفور، هي حركة جيش تحرير السودان (جناح عبد الواحد نور)، والثانية هي الحركة الشعبية لتحرير السودان (جناح عبد العزيز الحلو).

وتناول الاتفاق إقليم دارفور، حيث تسبب القتال منذ 17 عاما بمقتل آلاف القتلى ونحو 2,5 مليون نازح، ثم جنوب كردفان والنيل الأزرق حيث تأثر بالنزاع أكثر من مليون شخص.

ويترقب السودانيون معالجات جذرية لقضية الوضع المعيشي، بعد سنوات من معايشة الأزمة وتدهور الأوضاع الاقتصادية منذ عهد نظام الرئيس المخلوع عمر البشير، بينما لا تزال تداعياتها حاضرة في الشارع دون انحسار.

ومنذ تشكيل الحكومة الانتقالية تعهدت بتنفيذ برامج من شأنها معالجة الوضع المعيشي المتدهور من خلال زيادة الأجور للموظفين والعمال، إضافة إلى اعتماد دعم مباشر لأصحاب الدخل المحدود، وزيادة الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة.

وبعد توقيع اتفاق السلام، طالب اقتصاديون في أحاديث لهم لـ«العربي الجديد»، الحكومة الانتقالية بالانفتاح على الشعب السوداني ومشاركته المقترحات حول السياسات التي تعتزم اتخاذها في ما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية ورفع الدعم وتعويم العملة، مشيرين إلى أن الاتفاق بواجه حالة ضمور بسبب السياسات التي انتهجها النظام المخلوع وتركت تشوهات كثيرة.

ووفق هؤلاء، فإن مستوى المعالجة يحتاج إلى الوضوح والشفافية وقابلية للاستماع لوجهات النظر المختلفة بعيداً عن السياسة الحالية التي توحي للشعب بأن وزارة المالية تفرض وجهة نظرها.

ويقول هيثم محمد فتحي، الخبير الاقتصادي، إنه لا يمكن تحقيق استقرار سياسي وأمني دون اقتصاد مستقر قادر على إتاحة الاحتياجات والمتطلبات الرئيسية للمجتمع، وضمان توفير مستوى معيشي جيد للمواطنين.

ويشير فتحي في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى ضرورة وضع سياسات كفيلة بتحقيق النمو والازدهار في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهي متطلبات أساسية لتهيئة مناخ استثماري ملائم تنمو وتزدهر فيه منشآت قطاع الأعمال في أي دولة.

وطبقاً للجهاز المركزي للإحصاء الحكومي، قفز معدل التضخم في يوليو/ تموز الماضي إلى 143,78%، بينما كان في يونيو/ حزيران 136,36%.

وعزا الجهاز في بيان، في وقت سابق من أغسطس/ آب الماضي، ارتفاع التضخم إلى صعود أسعار بعض مكونات مجموعة الأغذية والمشروبات، كالخبز والحبوب والزيوت والدهون واللحوم والبقوليات، كما ارتفعت أسعار مجموعة النقل، وذلك لارتفاع أسعار تذاكر المواصلات الداخلية، وأيضاً مجموعة السكن نتيجة لارتفاع أسعار غاز الطهو والفحم النباتي وحطب الوقود والخدمات المتنوعة المتصلة بالسكن.

كذلك استكمل سعر صرف الدولار في السوق الموازية سلسلة من الصعود منذ بداية العام الجاري، الأمر الذي أرجعته الحكومة إلى «عمليات تخريب منظم وممنهج» للاقتصاد، بينما أكد محللون مصرفيون أن الحكومة ومؤسسات أخرى تساهم في ارتفاع العملة الأميركية بشراء مكثف لها من السوق السوداء.

ويقول مواطنون إنهم يأملون في مكاسب طويلة بعد السلام، حيث يطمحون في تحسن الظروف المعيشية عبر توفر الخدمات الأساسية وهدوء الأسعار التي لم تعد الأجور تتناسب مع معدلاتها المتصاعدة.

ويتقاسم الجيش إدارة مرحلة انتقالية تستمر ثلاث سنوات مع مدنيين، وفق تشكيل مجلس السيادة، الذي تم الاتفاق عليه قبل نحو عام، وأعقبه تشكيل حكومة برئاسة عبد الله حمدوك.

ويقول عبد العظيم المهل، أستاذ الاقتصاد في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، إنه من البديهي أن يؤدي اتفاق السلام إلى خفض الإنفاق على الأمن والدفاع، ما يخفض المصروفات القومية التي كانت تنفق على استيراد السلاح من الخارج بالدولار ويوفر موارد بشرية للتنمية.

ويتابع: «السلام يعمل أيضا على تحسين وجه السودان لدى المجتمع الدولي، ما يدعوه إلى التعامل مع الدولة بصورة أفضل ويمهد الطريق لأخذ قروض ومنح وهبات من المنظمات الدولية».

وكان رئيس الحكومة عبد الله حمدوك، قد قال في تصريحات إعلامية في أغسطس/ آب الماضي، إن حجم الديون السودانية بلغ 60 مليار دولار. ويسعى السودان إلى إعادة هيكلة ديونه الخارجية عبر الدخول في مفاوضات مع دائنين، كما يأمل في الحصول على مساعدات تعينه على الإنفاق على احتياجات رئيسية، مثل الطاقة والسلع الأساسية.

وتخشى الحكومة ردة فعل الشارع على اتخاذ خطوات من شأنها زيادة معدلات الفقر والغلاء، منها إلغاء الدعم عن السلع. ووفق حمدوك، فإنه ليست لدى الحكومة النية في رفع الدعم بشكل مطلق عن كافة السلع، موضحا أنه سيتم رفع الدعم تدريجيا عن سلعتي الجازولين والبنزين، فيما سيبقى لسلع أخرى.

> التضخم وصل إلى 143,78% في يوليو/ تموز الماضي

> الحكومة تعتزم رفع الدعم تدريجياً عن الجازولين والبنزين

60

قال رئيس الحكومة السوداني، عبد الله حمدوك، في تصريحات إعلامية نهاية أغسطس/آب الماضي، إن حجم الديون السودانية بلغ 60 مليار دولار. مشيرا إلى أن أكبر مهدد للاقتصاد الوطني ينحصر في عمليات التهريب.

الرياض تواصل ردّ بواخر الماشية للخرطوم

كشف مدير محجر سواكن البيطري السوداني، عبد الرحيم عبدالفتاح، عن إعادة السعودية باخرة محملة بالماشية، مشيراً إلى أن تكرار إرجاع المواشي الحق أضراراً بالغة بقطاع التصدير والمصدرين. وقال عبدالفتاح لوكالة الأنباء السودانية «سونا»، إنه خلال اليومين الماضيين، تمّ شحن باختري ماشية (كل يوم باخرة واحدة) إلى ميناء جدة بالسعودية، الأولى تحمل حوالي 10 الآف رأس ضأن، والثانية تحمل حوالي 8 آلاف و300 رأس ضأن. وأضاف أن «الشحنة الثانية تمت إعادتها لميناء سواكن، بسبب تدني المناعة»، مشيرا إلى أنه يُعاد تطعيم الماشية وفحص المناعة وزيادة حجر الماشية لمدة 21 يوما ومن ثم يُعاد تصديرها. وتابع أن الفترة الماضية شهدت إرجاع 37 باخرة، مضيفا أنه تم إجراء معالجات لـ29 باخرة وتم تصديرها. والآن بصدد استكمال المتبقية وهي 8 بواخر وذلك بإعادة التطعيم وكشف المناعة. وأشار إلى أن صادرات الثروة الحيوانية تسير بصورة حسنة رغم التحديات والمشاكل، وأثارت قضية رد بواخر الماشية، غضباً واسعاً في الشارع السوداني ووسط المصدّرين ورجال الأعمال والإعلام.

(العربي الجديد)

القتال في دارفور تسبب في نزوح 2,5 مليون شخص (Getty)

تحقيق

تواجه اليابان 3 تحديات اقتصادية بعد رحيل رئيس الوزراء شينزو آبي، إضافة إلى محاصرة التنين الصيني لأسواق شركاتها بدول العالم. وتملك اليابان ثالث أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة والصين بحجم 5,2 ترليونات دولار

بعد رحيل شينزو آبي

اليابان تواجه تحديات إنعاش الاقتصاد وبناء شراكات تجارية

لندن ـ **العربي الجديد**

يغادر الزعيم الياباني القوي شينزو آبي منصب رئاسة الوزراء في وقت عصيب تعيشه بلاد الشمس المشرقة والسوشي، إذ تواجه اليابان مجموعة ضخمة من التحديات، أكبرها الصعود السريع لعدوها اللدود، التنين الصيني، الذي بات يتمدد تجارياً ويهدد أسواق الشركات اليابانية في الأسواق العالمية. ولدى اليابان نزاع حدودي مع الصين حول السيادة على جزر سينكاكو. كما تواجه البلاد كذلك المستقبل المجهول للعلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة التي تتجه لانتخابات رئاسية في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. وظلت الولايات المتحدة توفر الحماية الدفاعية للبلاد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في العام 1945. على الصعيد الاقتصادي تواجه الحكومة الجديدة التي ستخلف الزعيم آبي ثلاثة تحديات رئيسية، وهي معالجة تداعيات جائحة كورونا السلبية على النمو الاقتصادي، وتفاقم الديون السيادية، وحماية أسواقها الخارجية عبر الشراكات التجارية في آسيا وأوروبا.

على صعيد الديون السيادية، ترى وكالة التصنيف الائتماني فيتش، في تقرير صدر يوم الاثنين الماضي، أن رئيس الوزراء الياباني الجديد سيواجه تحديات ابتداع وسائل للقضاء على العجز في الميزانية خلال السنوات المقبلة حتى تتمكن البلاد من خفض أعباء الديون السيادية. وكانت حكومة رئيس الوزراء المستقيل آبي قد وضعت هدفاً للوصول بالإنفاق العام إلى التوازن في العام 2026. ولكن هذا الهدف كان قبل تفشي جائحة كورونا. وحسب بيانات البنك المركزي الياباني فقد بلغت الديون السيادية نحو 12,2 ترليون دولار، أي نحو 240% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد. وربما سترتفع الديون بأكثر من ترليون دولار بنهاية العام الجاري بسبب الأموال التي ضختها الحكومة في الاقتصاد.

على صعيد كبوة كورونا، يتوقع خبراء أن تكون مهام إنعاش الاقتصاد الهم الأول لحكومة رئيس الوزراء الياباني الذي سيخلف شينزو آبي. وتتوقع البيانات الرسمية اليابانية أن ينكمش الاقتصاد الياباني بنسبة 5,8% خلال العام الجاري و2,4% خلال العام المقبل. ويقدر حجم الاقتصاد الياباني بنحو 5,2 ترليونات دولار ويعتمد في نموه على الصادرات، إذ إن اليابان ليست من الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة التي تدعم الانتعاش الاقتصادي عبر القوة الشرائية مثلما هو الحال في الولايات المتحدة والصين. ويتوقع خبراء أن تعمل الحكومة اليابانية على إنعاش الاقتصاد الياباني عبر ليتين: الأولى نقدية، وهي مزيد من ضخ السيولة النقدية مباشرة في الاقتصاد، ومواصلة سياسة التيسير النقدي التي ينفذها البنك المركزي الياباني منذ شهور.

والآلية الثانية كينزية، وهي زيادة الإنفاق الحكومي في مشاريع البنى التحتية ودعم الشركات اليابانية التي عانت صادراتها من أزمة كورونا وإغلاق الاقتصادات العالمية خلال الربع الثاني من العام. وكانت الحكومة اليابانية قد أجازت في إبريل/ نيسان الماضي، حزمة تحفيز للاقتصاد بلغت قيمتها 108 تريليونات ين (990 مليار دولار)، أي ما يعادل 20 بالمئة من الناتج الاقتصادي الياباني. أما بالنسبة للشراكات التجارية، فلدى اليابان اتفاقية شراكة مع دول الاتحاد الأوروبي، كما أجرت حكومة شينزو آبي أكثر من جولة من جولات المحادثات مع الهند، التي تأمل أن تعوض شركاتها عن السوق الصيني. والهند من الدول التي تعول عليها الشركات الغربية في نقل صناعاتها من التنين الصيني خلال السنوات المقبلة، نظراً لما تتمتع به السوق الهندية من قوة شرائية متنامية وقوى عاملة مؤهلة وكلف رخيصة للوحدات المنتجة.

كما تعول الحكومة اليابانية على إكمال اتفاقية الشراكة مع الحكومة البريطانية خلال العام الجاري. وتأمل الشركات اليابانية أن تمنحها هذه الاتفاقية فرصة تسويق سياراتها من بريطانيا لباقي أنحاء العالم، ولذلك تطالب بريطانيا بتعرفة جمركية تقترب من الصفر لواردات السيارات.

وتعاني اليابان من نقص كبير في العمالة بسبب التراجع المخيف في عدد المواليد، وتزايد نسبة كبار السن بين السكان، التي تقدر بنحو 28,4% من السكان البالغ عددهم 125,93 مليون نسمة. وهذا العامل هو الذي جعل اليابان تتجه لعقد شراكات تجارية في آسيا وأوروبا تمكنها من نقل صناعاتها الثقيلة خارج البلاد. ولدى اليابان قوانين هجرة مشددة تمنع استقدام العمال الأجانب.

على الصعيد المالي، تعتبر طوكيو من أكبر المراكز المالية والمصرفية في آسيا، كما يعد الين الياباني «عملة الملاذ الآمن» في آسيا، ولكن ربما ستواجه طوكيو منافسة شنغهاي التي تنمو فيها الثروة بخطى متسارعة، كما سيواجه الين منافسة «اليوان الرقمي» الذي أطلقته الصين أخيراً.

وربما سيكون على اليابان، حسب مراقبين، أن تتجه نحو إطلاق «الين الرقمي» للمحافظة على مركزها المالي والنقدي في آسيا. وحتى الآن تعارض المصارف اليابانية التحول من النظام التقليدي في التعاملات المالية والنقدية إلى النظم الرقمية، إذ إنها تجني مصاريف باهظة من نظام التحويلات التقليدي وتفرض رسوماً تراوح بين 17 و300 ين من الحوالات المالية. ولكن على الرغم من هذه التحديات، فإن اليابان تبقى القوة الضاربة في آسيا بعد الصين، وقد منحتها استثمارات المليارديرالأميركي وارن بيفت البالغة 6,2 مليارات دولار في شركاتها في بداية الشهر الجاري أول صوت ثقة دولي بعد نبأ استقالة شينزو آبي.

آبي صاحب أطول فترة بقاء في رئاسة الوزراء في العقود الأخيرة (فرانك روبيشون/ Getty)

الانتخابات الأميركية تفرض حالة غموض حول مستقبل علاقات طوكيو وواشنطن

ارتفاع الأسهم اليابانية

ارتفعت الأسهم اليابانية أمس الأربعاء، بعد أن أنعشت بيانات إيجابية لقطاع الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة الآمال في أن تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كوفيد-19 ما زال على مساره. وأغلق المؤشر نيكاي القياسي مرتفعاً 0,47 بالمئة إلى 23247,15 نقطة، بينما ارتفع المؤشر توبكس الأوسع نطاقاً 0,47 بالمئة إلى 1623,40 نقطة. وتعيش اليابان حالياً مرحلة تحول سياسي. وعادة ما تخلف سوف الصال في طوكيو مبكرا وقبل افتتاح اسواف اوروبا واميركا.

التضخم السالب يرعب أوروبا

يتعين على البنك المركزي الأوروبي اتخاذ مزيد من الإجراءات لاحتواء تأثير كورونا على منطقة اليورو، بعد أن أصبح التضخم سالباً

لندن ـ **العربي الجديد**

تتخوف دول منطقة اليورو من عودة معدل التضخم السالب إلى اقتصاداتها مرة أخرى بعدما تخلصت منه قبل عامين. ويعني التضخم السالب تراجع التضخم إلى أقل من صفر، أي انكماش القوة الشرائية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي.

وكانت أوروبا قد عانت طوال سنوات من التضخم السالب، وهو ما اضطرها لتبني سياسة سعر الفائدة المصرفية السالبة حتى تتمكن من دفع المصارف التجارية لزيادة حجم القروض الشخصية وللشركات. وكان البنك المركزي الأوروبي قد ذكر في تصريحات، في شهر يونيو/ حزيران الماضي، أنه يتوقع تراجع معدل التضخم، بينما ذكرت بيانات، يوم الثلاثاء، أن التضخم بمنطقة اليورو تراجع إلى نسبة سالب 0,2%. وكانت المصارف التجارية قد شددت من إجراءات منح القروض الشخصية ضمن خطوات تقليل المخاطر الائتمانية. وقال محللون اقتصاديون، يوم الثلاثاء، إن البنك المركزي الأوروبي سيتعين عليه اتخاذ مزيد من الإجراءات لاحتواء تأثير جائحة فيروس كورونا على منطقة اليورو، بعد أن أصبح التضخم سالباً في المنطقة. وفي وقت تضعف فيه حركة الصادرات الخارجية لدول منطقة اليورو، خاصة المانيا، أظهرت بيانات، أمس الأربعاء، تراجعاً مفاجئاً لمبيعات التجزئة الألمانية على أساس شهري في يوليو/ تموز، وهو ما حطم الآمال في أن يصبح إنفاق الأسر في أكبر اقتصاد في أوروبا مؤثراً بما يكفي لقود تعافياً قوياً للاقتصاد وإخراجه من صدمة جائحة فيروس كورونا. وحسب وكالة رويترز، أظهرت البيانات المعدلة في ضوء التقويم الصادر عن مكتب الإحصاءات الاتحادي في العاصمة الألمانية برلين انخفاض مبيعات التجزئة بنسبة 0,9 بالمئة بالأسعار الحقيقية على أساس شهري بعد تراجع معدل بلغ 1,9 بالمئة في يونيو/ حزيران. وخالف هذا توقعاً لرويترز بزيادة 0,5 بالمئة، لكن مبيعات التجزئة مؤشر يتقلب كثيراً، ما يجعله عرضة للتعديل.

أما على أساس سنوي، فقد أظهرت البيانات صعود مبيعات التجزئة 4,2 بالمئة بالأسعار الحقيقية بعد زيادة معدلها صعوداً، وبلغت 6,7 بالمئة في الشهر السابق. وقال المكتب إنه بالمقارنة مع فبراير/ شباط، الشهر الذي سبق تفشي الجائحة، فإن مبيعات التجزئة كانت أعلى 0,9 بالمئة بالأسعار الحقيقية في يوليو/ تموز، ما يشير إلى أن هذا القطاع من الاقتصاد تمكن من التعافي بشكل سريع نسبياً. وفي أول سبعة أشهر من العام، زادت مبيعات التجزئة 2,6 بالمئة بالأسعار الحقيقية رغم الأزمة. وكشفت البيانات عن فجوات هائلة داخل القطاع، إذ انهارت مبيعات المتاجر التي تبيع المنسوجات والملابس والأحذية والمنتجات الجلدية بأكثر من الربع في الفترة من يناير/ كانون الثاني حتى يوليو، في حين زاد تجار التجزئة عبر الإنترنت مبيعاتهم بنسبة 20%.

انهارت مبيعات المنسوجات والملابس والأحذية والمنتجات الجلدية

إلى ذلك، قال وزير الاقتصاد الإيطالي روبرتو جوالتيري، أمس الأربعاء، إن انكماش الناتج المحلي الإجمالي للبلاد سيتجاوز ثمانية بالمئة بقليل، مؤكداً أن الإنتاج في الربع الثالث سيسجل «تعافياً قوياً». وذكر مكتب الإحصاءات الوطني، في الأسبوع الماضي، أن الاقتصاد سجل انكماشاً قياسياً بنسبة 12,8 بالمئة في الربع الثاني مقارنة بالربع الأول من العام الذي سجل فيه نسبة هبوط 5,5 بالمئة. ويواصل فيروس كورونا ضرب الاقتصاد الإيطالي. وكانت الحكومة الإيطالية قد توقعت في إبريل/ نيسان الماضي، أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي للعام كاملاً بنسبة ثمانية بالمئة. وفي وقت لاحق، توقع بنك إيطاليا المركزي انكماشاً للاقتصاد بنسبة 9,5 بالمئة، بينما توقع صندوق النقد الدولي انكماشاً بنسبة 12,8 بالمئة. وقال الوزير أمام لجنة برلمانية: «حين قلنا رقم سالب ثمانية بالمئة، لم نكن نعرف إلى متى ستستمر إجراءات العزل. الناتج المحلي الإجمالي سينخفض أكثر من ثمانية بالمئة، لكن ليس كثيراً». وتُعد إيطاليا من بين أكثر الدول التي تضررت بجائحة كورونا، إذ إنها ظلت تعاني من الضعف الاقتصادي طوال العام الماضي. وتعاني إيطاليا من ضعف حركة السياحة بسبب كورونا، كما تعاني أصلاً من قطاع مصرفي مثقل بالديون ومعرض للانهيار، كما أن المستثمرين هربوا من السوق المالي الإيطالي خوفاً من الخسائر.

حركة تسوق في روما (Getty)

تراجع صادرات تركيا في أغسطس

إسطنبول ـ **العربي الجديد**

على الرغم من استمرار تفشي كورونا وإغلاق حدود بعض الدول، إلا أن تركيا نجحت في الوصول بصادرات الشهر الماضي إلى أرقام تقل بنسبة 5,7% فقط عن أرقام أغسطس/آب 2019، فقد أعلن رئيس مجلس المصدّرين الأتراك، إسماعيل غُلة، أمس الأربعاء، أن قيمة صادرات بلاده خلال أغسطس الماضي بلغت 12,46 مليار دولار. ويقل هذا الرقم عن صادرات أغسطس 2019، البالغة 13,1 مليار دولار.

وقال غُلة: «في أغسطس الماضي، سجلت 8 من قطاعاتنا رقماً قياسياً في الصادرات، فيما سجل 17 قطاعاً زيادة في الصادرات». ولفت إلى أن معطيات الربع الثاني الذي زاد فيه تأثير جائحة كورونا تظهر الأداء الإيجابي للاقتصاد التركي مقارنة بالكثير من الدول. وبيّن أن الاقتصاد التركي سجل خلال الربع الثاني من 2020، انكماشاً يقل عن نظرائه في العديد من اقتصادات العالم. وأوضح أن الاقتصاد التركي سجل في الربع المذكور انكماشاً بنسبة 9,9%، فيما سجل الاقتصاد الأميركي انكماشاً بـ31,7%، والمملكة المتحدة بـ 22,8%، وفرنسا بـ 22,2%.

وكشف أن قطاع الملابس الجاهزة تربع على قائمة القطاعات المصدّرة في أغسطس بقيمة صادرات بلغت 1,54 مليار دولار، تلاه قطاع السيارات بصادرات بلغت 1,54 مليار دولار. وجاء قطاع المواد الكيماوية في المرتبة الثالثة بصادرات وصلت قيمتها إلى 1,37 مليار دولار. واحتلت ألمانيا صدارة قائمة الدول المستوردة في أغسطس بقيمة بلغت 1,1 مليار دولار، تلتها بريطانيا بـ989 مليون، ثم الولايات المتحدة بـ739 مليوناً.

12,46 مليار دولار صادرات أغسطس الماضي بتراجع 5,7%

وفي سوق الصرف، هبطت الليرة التركية أمس، بمعدل طفيف بينما يدرس مستثمرون ما إذا كانت خطوات التشديد النقدي غير الرسمية التي تبناها البنك المركزي بلغت نهايتها، إذ لم يطرأ تغير على تكلفة التمويل في الأسواق التركية أمس مقارنة بيوم الثلاثاء. وسجلت العملة التركية سعر 7,3790 ليرات مقابل الدولار في التعاملات الصباحية مقارنة مع إغلاقها عند 7,3750 يوم الثلاثاء. وكانت الليرة قد خسرت قرابة 19% من قيمتها مقابل الدولار منذ بداية العام. وتعرضت العملة الشهر الماضي لهجمة قاسية من المصارف التجارية الأوروبية والأميركية ضمن إطار استراتيجية منسقة لإجبار البنك المركزي التركي على العودة إلى سياسة الفائدة المرتفعة، وبالتالي تتمكن من تحقيق أرباح أكثر من عمليات الإقراض في السوق التركي الجاذب للتمويلات والذي هو بحاجة إلى العملات الصعبة في وقت تراجعت فيه الفائدة إلى تحت الصفر في أوروبا. ومع تراجع الليرة لمستويات قياسية في الشهر الماضي، بدأ المركزي التركي تشديد السياسة من خلال خطوات غير رسمية مثل تمويل السوق بسعر أعلى من سعر الفائدة الرسمي الذي يبلغ حالياً 8,25% سعياً لدعم العملة. ونتيجة لخطوات التشديد، ارتفع المتوسط المرجح لتكلفة التمويل تدريجياً على مدار الأسابيع الأربعة الماضية ليصل إلى 10,15% حتى يوم الثلاثاء من 7,34% في 16 يوليو/ تموز. ووسط تراجع الدخل السياحي تسعى تركيا إلى تنشيط الصادرات الزراعية والملبوسات الخاصة بمكافحة كورونا.

سوق صرافة في مدينة إسطنبول التركية (Getty)

الرؤية

مردود المواطنة

جواد العناني

ليس الوطن مجرّد جغرافيا، بل هو مفهومٌ يتجاوز الأبعاد الحسّية إلى الأبعاد العاطفية النفسية. إنه الملاذ والمأوى، وهو الحمى الذي يمكن أن يقال فيه إن الكرة الأرضية قد تهون إلا ذلك الموضع الذي نعتبره الوطن. والوطن سَكن يستقر فيه الناس. ولذلك كان دعاء النبي إبراهيم عليه السلام «رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُم مِّنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ (37)» سورة إبراهيم. ويخلص الإنسان إلى أن الوطن لا يكون لواحدٍ إذا ما أريد له أن يكون مجتمعاً، يقبل الفوارق مصدر ثراء، ويدفع بالجوامع دعماً للتجانس والوحدة. فإقامة الصلاة ترمز إلى مبادئ يتفق عليها الناس باعتبارها ثوابت لا يختلفون عليها. وهم بحاجةٍ إلى أناسٍ تهوي قلوبهم إلى المكان الجدير ليصبح مجتمعاً، وهو بحاجةٍ إلى آلة العيش من اقتصاد وإنتاج وثمر، ليعطى ذلك المجتمع تعريف الوطن.

ومن توفرت فيه الشروط، صار مواطناً في ذلك الوطن ومنه. والقضية ليست مرتبطة في هذه الحالة بأصل، أو بمدة إقامة. وإن كانت هذه الأمور تُلقى قيمة اجتماعية بين بعض الفئات، إلا أنها ليست العوامل الفياصل في تحديد المواطنة. وقد عقد منتدى الفكر العربي قبل أسبوعين ندوة «عن المواطنة»، تحدّث الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى، مرّتين في بدايتها، وفي ختامها. وقد راعى منظمو الندوة أن يكون الحديث مركزاً في الجلسة الأولى من المشاركين في هذه الندوة الافتراضية، والذين اختيروا بعناية، وتحاشوْا فتح باب النقاش بعد إعلان البيان الختامي. وألقى الأمير كلمته، فالموضوع في الأردن ما يزال ينطوي على درجةٍ عاليةٍ من الحساسية، على الرغم من أن الدستور الأردني، بمبادئه الأساسية، حول الموضوع، وما يتعلق به واضح وضوح الشمس، ولا لبس فيه إلا لمن أراد أن يتجاهل ذلك.

وبغياب مفهوم المواطنة، وتطبيق مبادئه بعدالة ونزاهة، يتكبد المجتمع خسائر كبيرة، يصعب قياسها. ولهذا، أقدم فيما يلي بعض الشواهد على ذلك:

حسب الاقتصادي والفيلسوف الأميركي البارع، جوزيف سبينجلر، فإن المجتمعات التي تميّز بين أفرادها أو مجموعاتها تتعرّض بسبب تضييق المساحة الديمغرافية والتمييز إلى هدر كبير في مواردها الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال، عندما ترفض الفئات التزاوج في ما بينها، فإن نسبة العنوسة فيها ترتفع، وذلك لأن حصر الزواج ضمن دائرةٍ ضيقةٍ يقلل من احتمالات التماهي بين الشباب والفتيات في سن الزواج. أما فتح الباب للتزاوج، فإنه يحسن من فرصة الترابط والأهلية، ويقلل من نسبة العنوسة. وحصر البعثات والوظائف في فئات معينة يقلل من فرص تعيين الشخص المناسب في المكان المناسب في القطاعات العامة والخاصة والأهلية. وحصر استخدام فوائض الأموال في المستثمرين في الفئة نفسها التي توفرت فيها الفوائض يجعل إمكانية هدر الأموال، أو تعطيل الاستفادة منها، أعلى بكثير.

وفي المجال نفسه، يرى روبرت باتنام في كتابه «لعبة البولينغ .. انهيار المجتمع الأميركي واستفاقته»، والصادر عام 2000 أن المجتمع الأميركي قد حقق تنافسية عالية، عندما كان الناس يتطوّعون للانضمام إلى المؤسسات والترتيبات، وتقدّم التبرعات للأعمال الخيرية، وتشارك في الأندية، وتمارس الألعاب المنتظمة. وهذا يؤدي إلى تبادل المعرفة والتعاون، وإيجاد ما يسميه المؤلف «رأس المال الاجتماعي». ولكن لما تراجعت أميركا في كل هذه المؤشرات، خصوصا في رأس المال الاجتماعي، تراجعت أيضاً إنتاجية الولايات المتحدة، وتزايد العنف فيها.

ولو طبقنا هذه النظرية على الأردن، لرأينا أن ميولاً مشابهة قد بدأت تحصل. أي أن هنالك تراجعا نسبيا في ما كنا نسميه «العونة»، حيث يقوم الناس بعقد سقف منزل جديد بالتعاون بعضهم مع البعض الآخر. وكذلك، كانوا يتعاونون في الحصاد، وفي القطاف. ولو أن كل عائلةٍ قامت بالقطاف أو بالحصاد بنفسها على مدى عشرة أيام، فإن حصيلة المجتمع من الحصاد الكلي ستكون أقل بكثير مما لو تعاون الجميع في حصاد حقل أسرة في يوم واحد، ثم انتقلوا إلى الحقل التالي، وهكذا. رأس المال الاجتماعي الناجم عن التمييز الآني، أو حسب الأصل، أو الدين، أو العرق، يفقد المجتمع تلك الخاصية التميزية. ويجعله أقل إنتاجاً وتنافسية.

والمواطنة بالمفهوم المالي واضحة، فالضرائب تجبى من الناس كل حسب استطاعته (ضريبة الدخل والأرباح)، أو كل حسب مشترياته (المبيعات والجمارك). وفي المقابل، فإن كل دافع ضريبة يستحق أن يمثل تمثيلاً متساوياً، ويحظى بتكافؤ الفرص التي يتمتع بها أي مواطن آخر. وإذا لم تراعَ مسألة التوازن في الغرم والغنم المالي والاقتصادي، فسيؤدي ذلك إلى الفساد. ودرجة تفشي الفساد لا تشي فقط بمستوى اللاخوْكمة، ولكنها تقيس درجة الظلم السائد، فكلفة الفساد يتحملها في النهاية الضعفاء والمميز ضدهم. وهؤلاء، إن فقدوا الثقة في العدل ضعفت عندهم روح المواطنة، فيبحثون عن موطن جديد يكون لهم موئلاً.

وفي هذا الشأن، تقول الإحصاءات إن الهجرة لا تقتصر على المستضعفين والمهمشين والمقدور على ظلمهم، بل تمتد أيضاً إلى أصحاب الكفاءات، سواء كانت الكفاءة أكاديمية، أم إنتاجية أو صاحبة مهارة. وفي هذا خسارة كبيرة على المجتمع، لأن هذه ليست هجرة للعمل، بل هي هجرة نهائية. وإذا تناقص عدد العقول والكفاءات والمهارات، فإن إنتاجية المجتمع، ومرونته على التكيف، تتراجعان، بينما ترتفع نسب الاعتماد على المال العام والترزق عن طريقه، فتدخل الدولة في دوامات الدين العام.

تراجع المواطنة في الوطن العربي مأساة كبرى، وضعف المواطنة يعني ضعف المشاركة ليس فقط في الانتخابات، ولكن في كل مرافق الحياة. وقد أحسن الأمير الحسن بن طلال في اختيار هذا الموضوع الهام في هذه المرحلة من تاريخ الأردن.